المحاضرة العاشرة :  
**رابعا: النفقات القومية والنفقات المحلية**  
إن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات قومية ونفقات محلية يعتمد على معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة، وتكون النفقة قومية أو مركزية إذا وردت في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والعدالة والأم والسياسة الخارجية .  
أما النفقات المحلية أو الإقليمية وهي النفقات التي تقوم بها الولايات أو ما يسمى بمجالس الحكم المحلي كمجالس الولايات والمدن والقرى والتي ترد في ميزانيات هذه الهيئات، وتخدم بالأساس احتياجات هيئة محلية معينة مثل الانفاق على توصيل مياه الشرب والكهرباء للإقليم.  
وتختلف اتجاهات الدول اختلافا بينا فيما يتعلق بتوزيع المرافق المختلفة، وبالتالي النفقات العامة بين الدولة والهيئات المحلية كما تختلف هذه الاتجاهات في الدولة نفسها من زمن إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة في كل زمن معين.وهو ماحصل الان في العراق اذ يوجد فيه اقليم كردستان ومحافظات غير منتظمة بإقليم وتتنوع النفقات هنا حسب تخصيصات الموازنة من جهة وحسب العلاقة بين المركز والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم .

يتضح من المحاضرة المتقدمة ان هناك انفاقا يتاثر بالمعيار الجغرافي وشكل الدولة فيما لو كانت بسيطة او مركبة اذ ان بعض الانفاق الحكومي يغطي مساحة البلاد برمتها ينتفع به جميع ابناء البلد وفي قبال ذلك يوجد انفاق محلي ينتفع به ابناء يلدة معينة وبحدود جغرافية او ادارية محددة .